

تقييم الأداء المالي للشركات الصناعية العاملة في (منطقة مارنجان – ودمدني، السودان) دراسة تحليلية مقارنة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمتي المركز المالي والدخل في الفترة ما بين (2014-2017 م)

محمد الطيب على عبد الرحمن

أستاذ مساعد، جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية (السودان)، moheltayeb@gmail.com

تاريخ النشر: 2022.09.20

تاريخ القبول: 2022.07.04

تاريخ الاستلام: 2022.06.27

مستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية قائمة التدفقات النقدية والتي تقوم بإعدادها الشركات في تقييم أدائها الفعلي والحقيقي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها من مصادرها الخاصة ودون اللجوء إلى المصادر الخارجية حيث يمكن أن تواجه هذه الشركات صعوبة في الحصول عليها عند الحاجة لها إلى جانب قائمتي المركز المالي والدخل اللواتي اعتادت الشركات على استخدامهم في الماضي وحيث أن تلك القوائم (المركز المالي والدخل) تعتمد على مبدأ الاستحقاق، لذلك فإن نتائج تقييم أداء الشركات كانت متناقضة فبعضها يعطي نتائج جيدة ولكن عند استخدام التدفقات النقدية تكون النتائج مختلفة. أعتمد البحث على البيانات المالية التي تم الحصول عليها من التقارير السنوية لعينة الشركات الصناعية العاملة في منطقة مارنجان (ودمدني) وعددها عشرة شركات صناعية حيث قام الباحث باعتماد مجموعة من النسب المالية التي طبقت على قائمتي المركز المالي والدخل من جهة وقائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى، فكانت النتائج متفاوتة بشكل كبير حيث أظهر التحليل المالي قيم النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية أقل في قيمتها من قيم النسب المالية المستخرجة من تحليل قائمتي المركز المالي والدخل للشركات عينة الدراسة والسبب هو الاعتماد على الأساس النقدي في إعداد قائمة التدفقات النقدية التي تظهر نتائج حقيقية وأكثر دقة. وقام الباحث باستخدام أسلوب الانحدار الخطي حيث تم حساب معامل الانحدار بين نتائج التحليل المالي باستخدام قائمتي المركز المالي والدخل ونتائج التحليل المالي باستخدام التدفقات النقدية فتمت أن معامل الانحدار والذي بلغت قيمته (0.30) ضعيف جداً، وهذا يثبت مدى التفاوت في النتائج وتم أيضاً حساب معامل التحديد (R^2) والذي بلغت قيمته (0.42) والذي يثبت أن هذا التفاوت سببه الاختلاف في طبيعة المعلومات التي تحتويها كل نوع من القوائم المالية. كما وتضمنت الدراسة نتائج مهمة منها وجوب الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية عند تقييم الأداء المالي للشركات إلى جانب قائمتي المركز المالي والدخل وبعض التوصيات منها ضرورة قيام الشركات بالإفصاح عن قائمة التدفقات مع القوائم الأخرى.

الكلمات المفتاحية: التدفقات النقدية، قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، الانحدار الخطي، الإفصاح

تصنيف JEL: E31، M40.

Abstract: This study aims to identify the importance of the cash flow statement prepared by companies in evaluating their actual and real performance and their ability to fulfill their obligations from their own sources and without resorting to external sources, as these companies may face difficulty in obtaining them when needed besides the two statements of financial position and the income that companies used to use in the past, and since those statements (financial position and income) depend on the accrual principle, so the results of evaluating the performance of companies were contradictory, some of them give good results, but when using cash flows, the results are different. The research relied on the financial data obtained from the annual reports of a sample of industrial companies operating in the Marangan (Wad Medani) region, which are ten industrial companies. The results were widely varying, as the financial analysis showed the values of the financial ratios extracted from the statement of cash flows less in their value than the values of the financial ratios extracted from the analysis of the statements of the financial position and income of the study sample companies and the reason is the reliance on the cash basis in preparing the statement of cash flows that show real results and more

accuracy . The researcher used the linear regression method, where the regression coefficient was calculated between the results of the financial analysis using the statements of financial position and income, and the results of the financial analysis using cash flows. (R 2), which has a value of (0.42), which proves that this discrepancy is caused by the difference in the nature of the information contained in each type of financial statements. The study also included important results, including the need to rely on the cash flow statement when evaluating the financial performance of companies, as well as the statements of financial position and income, and some recommendations, including the need for companies to disclose the list of flows with other lists.

Keywords: Cash Flow, Statement of Financial Position, Income Statement, Linear Regression, Disclosure.

JEL Classification Codes:E31, M40.

المؤلف المرسل: حسين بن نابي، houcine.bennabi@univ-dbk.com.dz

1. مقدمة

تستخدم الكثير من الشركات التحليل المالي لأغراض تقييم أدائها المالي، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، حيث يعتمد مدى صحة التحليل على دقة وصحة القوائم المالية المختلفة وبشكل رئيسي على قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) وقائمة نتائج الأعمال (قائمة الدخل). وقد تختلف أساليب التحليل المالي المستخدمة من شركة إلى أخرى، وهذا يعتمد بشكل رئيسي على الهدف من التحليل. فهناك التحليل المقارن للقوائم المالية وهناك التحليل باستخدام النسب المالية. ولكن بغض النظر عن أسلوب التحليل المستخدم، فإن التحليل المالي الذي يعتمد على قائمتي المركز المالي والدخل قد يؤدي إلى نتائج غير صحيحة وذلك بالرغم من الإيجابيات التي يتمتع بها، وهذا بسبب العيوب التي تعاني منها هذه القوائم المالية (الميزانية العمومية والدخل).

وبالرغم من أهمية قائمتي المركز المالي والدخل لأغراض التحليل، فإن قائمة التدفقات النقدية تعتبر أيضاً من القوائم التي يمكن الاعتماد عليها لأغراض التحليل المالي لما تتمتع به من مزايا خاصة فيما يتعلق بواقع السيولة الحقيقية للشركة (النقدية الجاهزة) والتي قد تساعد على قياس مدى قدرة الشركة الفعلية على الوفاء بالتزاماتها من مصادرها الخاصة. وأيضاً فيما إذا كانت الشركة بحاجة إلى تمويل خارجي، لذا فإن التحليل المالي بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية يعطي الوقت الكافي للمنشأة لدراسة البدائل التمويلية المتاحة بدلاً من اللجوء إلى المصادر التمويلية ذات التكلفة العالية عند فوات الأوان.

إن قائمة التدفقات النقدية تستخدم بشكل واسع من قبل المحللين والمدراء الماليين والمؤسسات المالية والمصرفية، ولكن بغض النظر عن الجهة التي تستخدم هذه القائمة فإن أهدافها جميعاً تبقى واحدة وهي معرفة مصادر النقد وطرق استخدامه. وتأتي أهمية التدفق النقدي في أنها توضح الأثر النقدي لكافة الأنشطة التي قامت بها الشركة خلال الفترة المالية وبيان طبيعة هذا التدفق داخلياً وخارجياً (مطر، 2003).⁽¹⁾

مشكلة البحث: إن قائمتي المركز المالي والدخل توضحان مدى تأثير نشاط الشركة على كل من المطلوبات والموجودات من جهة والإيرادات والمصروفات من جهة أخرى. ولكن قائمة التدفق النقدي توضح التغيرات المالية التي حدثت في الشركة خلال الفترة، من خلال نشاطها التشغيلي الذي تمارسه. فمن الممكن أن تحقق الشركة صافي أرباح (صافي نقدية إيجابية) أو صافي خسائر (صافي نقدية سالبة) دون أن يكون هناك تطابق بين صافي الدخل أو صافي الخسائر الذي تظهره قائمة الدخل مع مبلغ التدفقات الواردة أو التدفقات الصادرة والناجمة عن نشاط الشركة. حيث أن الاعتقاد بأن الشركة تنمو وتتطور بتحقيقها للأرباح هو اعتقاد بعيد

(1) مطر، محمد، (2003)، التحليل المالي والائتماني - الأساليب والاستخدامات العملية، داروائل للنشر، عمان، الأردن، ص 159 - 182.

عن الصحة في كثير من الأحيان. إن استمرارية شركات الأعمال يأتي من خلال اقتران الأرباح المتحققة بوجود تدفقات نقدية إيجابية من العمليات التشغيلية للشركة. حيث أنه دون وجود تلك التدفقات النقدية لن تستطيع الشركة الوفاء بالتزاماتها المستحقة بمختلف أنواعها بالرغم من تحقيقها للأرباح. إن الميزانية العمومية تعتبر قائمة مالية ساكنة (غير متحركة) حيث أنها توضح المركز المالي في لحظة معينة ولا توضح التغيرات التي حدثت على مطلوبات وموجودات الشركة خلال فترة محددة. وهذا يسري أيضاً على قائمة الدخل. لذا فإن استخدام هاتان القائمتان محدود جداً ولا يمكن الاعتماد عليهما بشكل كاف لأغراض التحليل والتخطيط. من الممكن أحياناً أن تكون صافي التدفقات النقدية أكبر أو أقل من صافي الربح بعد الضرائب في إحدى الشركات ومن الممكن أيضاً أن تكون قد حققت إحدى الشركات صافي خسائر ودون أن يرافق ذلك ظهور فائض في التدفقات النقدية وهذا يعود إلى احتساب المصاريف الغير نقدية كالاستهلاك مثلاً أو بسبب وجود حجم كبير من المبيعات الآجلة والمعرضة لتعثر استلام جزء منها. هدف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدياس استخدام الشركات الصناعية للقوائم المالية المختلفة لتقييم السيولة، الربحية، قدرة الشركة على توظيف أموالها ومواءمة رأس المال، وذلك باستخدام قائمتي المركز المالي والدخل من جهة وقائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى. وهذا بسبب التفاوت (عدم التطابق) في النتائج التي يعكسها استخدام هذه الأنواع المختلفة من القوائم المالية، وبالتالي يمكن التمييز بين دقة نتائج التحليل للقوائم المالية المختلفة والتي بدورها تعطي الصورة الحقيقية والشاملة لوضع الشركة من جميع الجوانب سالفة الذكر.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث مع عمل مقارنات ما بين قائمتي المركز المالي وقائمة الدخل مقارنة مع قائمتي التدفقات النقدية بالنسبة لدراسة الشركات الصناعية العاملة في منطقة (مارنجان) في مدينة ودمدني (ولاية الجزيرة)، ودراسة وتحليل القوائم المالية ومقارنتها مع مجموعة من الشركات الصناعية يوضح التحليل مدى معرفة الوضع المالي ومقدرة الشركات على تحقيق المكاسب أو الخسائر ومقدرتها على تحليل التدفقات المالية تساعد في فهم مقدرتها المالية.

منهجية البحث: تم اعتماد المنهج التحليلي إلى جانب استخدام الأساليب الإحصائية وتحليل النسب المالية لأغراض الوصول إلى هدف الدراسة. لإثبات مدى صحة أو عدم صحة فرضيات البحث تم استخدام الأدوات والمقاييس التالية: التحليل المالي باستخدام النسب المالية لمعرفة مدى الاختلاف أو عدمه في نتائج التقييم. التحليل الإحصائي حيث تم استخدام برنامج التحليل للحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ولإحتساب معامل الانحدار (B) ومعامل التحديد (R^2). سيقوم الباحث بحساب قيم النسب المالية لكل نوع من أنواع التحليل المالي على حدة (تحليل المركز المالي والدخل وتحليل التدفقات النقدية) للشركات عينة الدراسة خلال فترة الدراسة (4 سنوات) لاكتشاف هل هناك تطابق أو اختلاف في نتائج التقييم فإذا كان هناك اختلاف في النتائج فسيقوم الباحث بمحاولة التعرف على أسباب هذا الاختلاف وهل هو ناتج فعلاً عن طبيعة المعلومات التي يحتويها كل نوع من أنواع القوائم المالية أم أن هناك أسباب أخرى لهذا الاختلاف.

فرضيات البحث: بناء على مشكلة الدراسة فقد قام الباحثان باشتقاق فرضيات البحث الرئيسية على النحو الآتي:-

- الفرضية الأولى: هناك اختلاف في نتائج تقييم الأداء المالي للشركات الصناعية العاملة في منطقة (مارنجان) مدينة ودمدني، باستخدام قائمة التدفقات النقدية من جهة وقائمتي المركز المالي والدخل من جهة أخرى.
- الفرضية الأولى (مكتملة أو متممة): الاختلاف في نتائج تقييم الأداء المالي ناتج عن الاختلاف في طبيعة البيانات المالية التي تزودها القوائم المالية المختلفة.
- الفرضية الثانية: ليس هناك إختلاف في نتائج تقييم الأداء المالي للشركات الصناعية العاملة في منطقة (مارنجان) مدينة ودمدني، باستخدام قائمة التدفقات النقدية من جهة وقائمتي المركز المالي والدخل من جهة أخرى.
- الفرضية الثانية (مكتملة أو متممة): ليس هناك إختلاف في طبيعة البيانات المالية التي تزودها القوائم المالية المختلفة.

متغيرات البحث: لمعرفة هل هناك اختلاف في نتائج تقييم الأداء المالي للشركات الصناعية العاملة في منطقة (مارنجان) مدينة ودمدني، عينة البحث باستخدام قائمة التدفقات النقدية من جهة وقائمتي المركز المالي والدخل من جهة أخرى تم اعتبار نتائج التحليل المالي باستخدام قائمتي المركز المالي والدخل كمتغير مستقل (X) واعتبار نتائج التحليل المالي بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية كمتغير تابع (Y) وذلك لمعرفة هل هناك تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع أم لا. مجتمع وعينة البحث: يتألف مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية العاملة في منطقة (مارنجان) مدينة ودمدني حسب تقارير وزارة المالية (ودمدني). أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها عشوائياً والتي تتكون من عشرة شركات بحيث تم مراعاة ما يلي: جميع الشركات عينة الدراسة قد حققت أرباح على الأقل خلال ثلاث سنوات. القيمة السوقية لأسهم الشركات عينة الدراسة أعلى من القيمة الاسمية لها، وذلك بسبب الدلالة التي يعكسها ارتفاع القيمة السوقية لأسهم الشركات على نتائج أعمالها، وبالتالي على أدائها المالي الاختلاف في نوعية الأنشطة التي تمارسها الشركات عينة الدراسة. ويمكن توضيح الشركات عينة الدراسة من خلال الجدول رقم: (1)

جدول: (1) يوضح الشركات عينة الدراسة

التسلسل	اسم الشركة	متوسط القيمة السوقية	متوسط القيمة الاسمية
1	مصنع بسكويت بركة	12.3	5
2	مصنع الشريف للصناعات الغذائية	3	1
3	شركه زيوت الجزيرة	2.9	1
4	مصنع زيوت مارنجان	2.2	1
5	مصنع السنوسى للزيوت	3.8	1
6	مصنع الياسمين للزيوت	5.1	1
7	مصنع بركة للشيبس	6.5	1
8	مصنع النهر للصابون	1.4	1
9	مصنع رويده للمياه المعدنية	3.5	1
10	مصنع البيبسمارنجان	1.3	1

المصدر: التقارير السنوية للشركات الصناعية لسنوات عينة الدراسة 2014-2017 م⁽¹⁾.

أسلوب جمع البيانات: تم الاعتماد على التقارير المالية السنوية للشركات عينة الدراسة في الحصول على البيانات المالية التي ستستخدم لأغراض تحليل القوائم المالية المختلفة لسنوات الدراسة (2014-2017 م). نطاق وحدة الدراسة: سيتم اعتماد (10) شركات من إجمالي الشركات المشمولة بالدراسة إلى جانب تحديد الفترة الزمنية (المدى الزمني للدراسة) من (2014-2017 م). الدراسات السابقة :

دراسة Randerson, Erik (2004)⁽²⁾ بعنوان "عصر الكشف/الإفصاح التام، ماذا عن النقدية؟" قام الباحث بدراسة القوائم المالية لمجموعة من الشركات بهدف التوصل إلى معرفة الاختلاف أو التطابق في نتائج التحليل المالي وأبرز الباحث على أن هناك العديد من الشركات التي أظهرت عائد مرتفع للسهم بينما كان التدفق النقدي سالباً وقد ركز الباحث على ضرورة إعداد التدفقات النقدية الربع سنوية حيث أكد على أن الربح يعتبر رأي ولكن النقدية تعتبر حقيقة، وفي نهاية الدراسة أكد الباحث على ضرورة إلزام الشركات بالإعلان عن قائمة التدفقات النقدية في الجرائد الرسمية أسوة بالقوائم المالية الأخرى.

⁽¹⁾ التقارير السنوية للشركات الصناعية المساهمة العامة السودانية لسنوات (2014-2017)، وزارة المالية، ولاية الجزيرة، السودان

⁽²⁾ Randerson Erik, (2004), In An Era Of Full Disclosure, What About Cash?, Financial Executive, Vol. 20, Is 6, P 48 -51.

دراسة Sharma , Divesh (2003)⁽¹⁾ بعنوان " طبيعة العلاقة بين قائمة التدفقات النقدية والمعلومات التي تعتمد على مبدأ الاستحقاق لأغراض تقييم الملاءة : مدخل تعدد الطرق" حيث قام الباحث بدراسة طرق تقييم الملاءة من قبل مدراء الائتمان التجاري الذين يعتمدون على قائمة التدفقات النقدية من جهة والمدراء الذين يعتمدون على قوائم الاستحقاق وقد وصل الباحث إلى نتيجة مفادها بأن المدراء الذين يعتمدون على قائمة التدفقات النقدية يحصلون على نتائج أكثر دقة وصحة من تلك التي يحصلون عليها من خلال القوائم المالية التي تعتمد على مبدأ الاستحقاق وفي النهاية أكد الباحث على أهمية قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الإدارية.

دراسة كندة محمد نوري خياطة (2003)⁽²⁾ بعنوان "التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام معاملات الارتباط والانحدار" حيث قامت الباحثة بتحليل القوائم المالية لمجموعة من الشركات الصناعية المختلفة أنشطتها بهدف معرفة هل القوائم المالية المختلفة تعطي نفس النتائج، وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج منها اكتشاف وجود بعض الشركات الواقعة في العسر المالي منذ فترة طويلة من الزمن (بناء على تحليل قائمة التدفقات النقدية) رغم أن بعض المؤشرات أعطت قيم جيدة ومقبولة مثل نسبة السيولة السريعة (هذه النسبة طبقت على قائمة المركز المالي)

2. الإطار النظري

1.2 التحليل المالي للقوائم المالية

إعداد القوائم المالية والاطلاع عليها بشكلها الثابت لا يعتبر ذو أهمية كبيرة لإدارة الشركة. حيث أن رغبة الإدارة هي معرفة قوة الشركة، سيولتها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وقدرتها الإيرادية والتوقعات والاتجاهات المستقبلية. ومن أجل خدمة الإدارة في تحقيق هذا الهدف فالمطلوب هو إعادة ترتيب الأرقام الواردة في القوائم المالية وتحليلها بطريقة تصبح سهلة الفهم بالنسبة للإدارة. يعرف التحليل المالي بأنه "عبارة عن فصل مجموعة الأرقام إلى أجزاء صغيرة وترتيبها بطريقة يسهل فهمها". والتحليل يتضمن الاستفسار المفصل في المعلومات المالية. والتي تعتبر عملية لمعرفة نقاط القوة والضعف في الشركة من خلال إيجاد العلاقة بين البنود المختلفة للقوائم المالية، فهي عبارة عن عملية تحليل للأرقام ومن ثم دراسة علاقتها مع بعضها البعض وشرحها للوصول إلى النتائج.

2.2. أدوات التحليل المالي - القوائم المالية

إن هناك عدة أطراف كالملاك ، المستثمرون ، المليون، الدائنون ، حملة الأسهم ودائرة الضريبة الذين يرغبون في معرفة الوضع المالي للشركة في تاريخ معين وكيف وصلت إلى هذا الوضع. ومن أجل الإجابة على هذه التساؤلات يقوم محاسب الشركة بإعداد الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي) وقائمة الدخل وأيضاً قائمة التدفقات النقدية نظراً للمعلومات القيمة التي توفرها هذه القوائم في تقييم أداء الشركات، والتي أصبحت من ضمن المتطلبات الرئيسية التي يجب على جميع الشركات إعدادها والتي بدأ استخدامها في السودان من قبل الجهات المختصة في وارة المالية. إذ يجب على جميع الملاك أن يكونوا على معرفة تامة بالثلاث قوائم المالية لمعرفة وتحديد الوضع المالي للشركة حيث يجب أن يلموا بماذا تختلف كل واحدة عن الأخرى وماذا تعني الأرقام المتوفرة فيها. (الحسنى، 1998)⁽¹⁾

⁽¹⁾Sharma, Divesh S., (2003) The Relative Relevance Of Cash Flow And Accrual Information For Solvency Assessment: A Multi – Method Approach, Journal of Business Finance, Vol. ,30 Issue 7\8,P. 1115-1141 .

⁽²⁾كندة محمد نوري، (2003)، التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام معاملات الارتباط والانحدار "دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، جامعة حلب، سورية، ص 21-40.

⁽¹⁾الحسنى، صادق، (1998)، التحليل المالي والمحاسبي - دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها، المجلد لاوي، عمان، الأردن، ص 367 – 370.

أ- الميزانية العمومية: توضح المركز المالي للشركة في تاريخ محدد، حيث توضح جميع مطلوبات الشركة إضافة إلى رأس المال والإحتياطات والأرباح المدورة وأيضاً توضح ما تملك الشركة من موجودات متنوعة. باختصار يمكن تعريف الميزانية العمومية "كقائمة توضح جميع مصادر التمويل وكيفية استخدام هذه المصادر للحصول على الأصول.

ب- قائمة الدخل: هي عبارة عن "حساب يوضح الأرباح والخسائر خلال فترة زمنية محددة والتي تظهر جميع العمليات التي أدت إلى تحقيق صافي أرباح أو صافي خسائر خلال الفترة المحاسبية"، حيث يتم تسجيل جميع الإيرادات والمصروفات التي تحققت أو لم تتحقق وفي النهاية الفرق بينها إما ربح أو خسائر.

ت- قائمة التدفقات النقدية: إن إعداد قائمة التدفقات النقدية يحتاج إلى ثلاثة أمور رئيسية وهي ميزانية عمومية أول المدة وميزانية عمومية آخر المدة وقائمة الدخل للفترة والتي غالباً ما تكون سنة مالية، حيث تقسم التدفقات النقدية إلى ثلاث أقسام:

- النقدية من العمليات التشغيلية.
- النقدية من العمليات التمويلية.
- النقدية من العمليات التمويلية.

ويمكن حساب صافي التدفق النقدي من خلال جمع التدفقات النقدية الواردة وطرح التدفقات النقدية الصادرة منها وذلك للأقسام الثلاثة للنقدية السابقة الذكر. يمكن تسمية قائمة التدفقات النقدية بعدة أسماء مثل قائمة المصادر والاستخدامات أو قائمة التغير في المركز المالي أو قائمة النقد المحصل أو النقد المدفوع. هذا يعني أن قائمة التدفقات النقدية عبارة عن تقرير يوضح كيفية تمويل الشركة لنشاطاتها وكيفية استخدامها لهذه المصادر خلال الفترة الزمنية التي تغطيها القائمة. إن قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة مهمة للإدارة المالية لتقييم السياسات المالية والوضع المالي لنقدية الشركة حيث أن الشركة تحتاج إلى نقدية كافية لتلبية متطلباتها المتعددة والتزاماتها على الأقل على مستوى المستقبل القريب، وأيضاً لقياس السيولة والربحية ومدى نجاح المشروع، وما توفره من الشفافية للتدفقات النقدية الواردة والصادرة. إن قائمة التدفقات النقدية مزيا عدة ويمكن توضيحها بشكل مختصر كما يلي (حجير، 2003)⁽¹⁾:

- تساعد بإدارة النقدية بفاعلية.
- تساعد في الإدارة المالية الداخلية للشركة.
- توضح حركة النقدية (الصادرة والواردة) للشركة.
- تكشف مدى نجاح أو فشل خطة النقدية للشركة.
- تساعد على التحكم في المصروفات النقدية.
- تعتبر وسيلة من وسائل الرقابة على أنشطة الشركة.

ومن جهة أخرى فإن أهمية قائمة التدفقات النقدية تكمن في تزويد المحللين الماليين بمعلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية، وبالتالي الاعتماد عليها في التنبؤ بقدرة الشركة في الحصول على التمويل اللازم في الوقت المناسب، وبالنسبة للمستثمر تعتبر قائمة التدفقات النقدية أداة مهمة في إرشاده بالاستثمار في الشركة أو عدم الاستثمار^[9]، ويمكن تلخيص أهمية قائمة التدفقات النقدية في النقاط التالية:

- تعتبر أداة مهمة للإدارة المالية لمعرفة التغيرات التي طرأت على الشركة.
- تساعد على ضمان توفير الاحتياجات التمويلية للشركة واستخدامها بفاعلية وكفاءة.

(1) حجير، إسماعيل، (2003)، قائمة التدفقات النقدية - نشأتها وأهدافها والتحليل المالي باستخدامها، مجلة البنوك في الأردن، العدد 5، المجلد 22، ص 18 - 25.

- تساعد في تحديد المشاكل المالية ووضع السياسات المالية طويلة الأجل.
- المساعدة في إعداد الموازنات النقدية التقديرية.
- إلقاء الضوء على العمليات المالية للشركة وتحليل الماضي وتوقع المستقبل.

ولكن وبالرغم من أهمية قائمة التدفقات النقدية بالنسبة للشركة، هذا لا يعني أن الميزانية العمومية وقائمة الدخل تعتبران أقل أهمية بل بالعكس فجميع هذه القوائم تعتبر مكملة لبعضها البعض للحصول على صورة واضحة وكاملة للوضع المالي للشركة. حيث أن قائمة التدفقات النقدية تكشف عن التغيرات النقدية التي تظهرها قائمتي المركز المالي والدخل. تجدر الإشارة هنا إلى أن قاعدة المحاسبة الدولية رقم (7) المعدلة عام 1992، وقاعدة المحاسبة الأمريكية رقم (95) لعام 1987 قد نصت على قيام الوحدات المحاسبية بإعداد قائمة التدفقات النقدية عوضاً عن قائمة التغير في المركز المالي. علماً بأن المعيار رقم (95) والصادر عن FASB عام 1987 وكذلك المعيار الدولي رقم (7) والصادر عن IASC عام 2000 تطلب قيام الشركات بإعداد قائمة التدفق النقدي إلى جانب القوائم الأخرى. وقد قام الـ (Accounting Standard Board) ASB بمراجعة معايير إعداد قائمة التدفقات النقدية من حيث إعادة تعريف مصادر السيولة وتصنيفات التدفقات النقدية (دهمش ، 1996) ⁽¹⁾.

3.2. مبررات الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية

"من السهل للشركة التلاعب بالأرقام ولكن من الصعب جداً أن تتلاعب بالنقدية المقبوضة لهذا يجب مراقبة نقدية الشركة عن كثب، عند تحليل السيولة فإن المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية يمكن الاعتماد عليها بشكل أكبر من المعلومات التي توفرها الميزانية العمومية وقائمة الدخل، حيث أن الميزانية العمومية توفر معلومات جامدة والتي تقيس فترة مالية معينة من الوقت، أما قائمة الدخل فتحتوي على بعض التصنيفات الغير نقدية مثل الاستهلاك، والمصاريف والإيرادات المستحقة. ولكن على النقيض من ذلك فإن قائمة التدفقات النقدية تعتبر كسجل للتغيرات التي تحدث في القوائم المالية الأخرى وتلقي الضوء بشكل واضح على ما يهم حملة الأسهم لمعرفة النقد المتوفر من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية. حيث أن البحوث أظهرت وجود علاقة بين الشكل الذي تقدم به المعلومات والقرارات التي يتخذها المسؤولون في الشركة.

إن معظم المؤسسات التي تقوم بإعداد التصنيف الائتماني (Credit Rating) تستخدم بشكل رئيسي نسب قائمة التدفقات النقدية في قرارات التصنيف وقياس المخاطر الاستثمارية. وحيث أن قائمة التدفق النقدي تبرز التباعد بين المحاسبة على أساس الاستحقاق والمحاسبة على الأساس النقدي فهي تحول الأرباح الواردة في قائمة الدخل إلى الأساس النقدي. لذلك فإن نسب قائمة التدفقات النقدية تعطي صورة أوضح للملاءة المالية للشركة، حيث أنها عبارة عن قائمة توضح مصادر الأموال وطرق استخدامها. حتى البنوك (كمقرضين) تفضل أن يكون لديها قائمة تدفقات نقدية للشركات التي ترغب بالاقتراض عند اتخاذ القرار الائتماني، وقد أثبتت الدراسات الميدانية وجود اختلافات في دقة تقييم الملاءة للشركات المقترضة من قبل مدراء الإقراض في البنوك التجارية الذين يستخدمون التدفقات النقدية (أساس النقدية) والذين يستخدمون القوائم المالية على أساس الاستحقاق وبالتالي فإن قائمة التدفقات النقدية تعتبر أكثر أهمية بالنسبة للبنوك للأسباب التالية (الوابل ، 1996) ⁽²⁾:

- إن التدفقات النقدية وليست الأرباح هي التي تستخدم في خدمة الدين وتسديد الفوائد وأقساط القروض.
- من الممكن أن تحقق الشركة أرباحاً جيدة ومع ذلك فإنها تعاني من ضعف في تدفقاتها النقدية (والعكس صحيح).

⁽¹⁾ دهمش، نعيم، (1996)، قائمة التدفقات النقدية بين المطرقة والسندان، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 94، ص 18 – 21.

⁽²⁾ الوابل بن علي، (1996)، المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية (دراسة تحليلية مقارنة بالقياس إلى أرباح الاستحقاق) مجلة الإدارة العامة، المجلد 36، العدد 2، ص 221 245.

- من الممكن التلاعب في الأرباح وإظهارها بأكبر مما هي عليه فعلياً باستخدام عدة طرق وأساليب (سواء كانت هذه الطرق مشروعة أو غير مشروعة) بينما يصعب ذلك بالنسبة للتدفقات النقدية.
- تعتبر قائمة التدفقات النقدية كأداة تحليلية إضافة إلى كونها بيان مالي حيث أنها لا تنشأ عن القيود المحاسبية وإنما من المعلومات التي تتوفر بشكل رئيسي من القوائم المالية الأخرى.

3. الدراسة الميدانية

1.3 النسب المالية المعتمدة في الدراسة

أ- النسب المالية المستخدمة في تحليل قائمتي المركز المالي والدخل

- تم اختيار نسبة واحدة من كل مجموعة من مجموعات النسب المالية المختلفة بحيث يكون لها نسبة مرادفة لتطبق على قائمة التدفقات النقدية.
- نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة - مخزون آخر الفترة / الخصوم المتداولة.
- نسبة العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضريبة / الأصول.
- معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / الفوائد المدفوعة للفترة.
- نسبة المديونية = الديون الكلية / حقوق الملكية.
- نسبة الأرباح الموزعة = الأرباح المعدة للتوزيع على الأسهم العادية / صافي الربح بعد الضريبة.

ب- النسب المالية المستخدمة في تحليل قائمة التدفقات النقدية:

- النقد من العمليات التشغيلية (السيولة).
 - = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / الخصوم المتداولة.
 - حيث تقيس قدرة الشركة في توفير النقد لمواجهة التزاماتها المتداولة.
 - العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي.
 - = صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الأصول.
 - حيث تقيس مدى قدرة أصول الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.
 - نسبة تغطية الفوائد النقدية.
 - = صافي التدفق النقدي التشغيلي + الفوائد المدينة + الضرائب / الفوائد المدفوعة
 - حيث تقيس قدرة الشركة على دفع جميع الفوائد المستحقة على ديونها.
 - نسبة دفع الديون.
 - = إجمالي الديون / صافي التدفق النقدي التشغيلي.
 - حيث تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على دفع أقساط الديون من النقدية من العمليات التشغيلية.
 - نسبة التوزيعات النقدية.
 - = التوزيعات النقدية على المساهمين / صافي التدفق النقدي التشغيلي.
 - حيث تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على دفع أرباح الأسهم من النقد المتولد من العمليات التشغيلية.
- ولغرض التوصل إلى النتائج المرجوة من الدراسة، قام الباحث بتحليل القوائم المالية المستخدمة في الدراسة للشركات الصناعية العشرة عينة البحث وللسنوات الدراسة، حيث تم إستخراج قيم النسب المالية التي طبقت على قائمتي المركز المالي والدخل من جهة وقائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى كما يلي:-

1- تم حساب سيولة الشركات الصناعية عينة الدراسة بالاعتماد على المركز المالي والدخل أولاً وباستخدام قوائم التدفقات النقدية ثانياً ، ومن ثم تم حساب متوسط نسب السيولة للقوائم المالية المختلف حيث كانت النتائج مختلفة كما هو واضح في جدول رقم (2) :-

جدول: (2) يوضح قيم نسبة السيولة ومتوسطها للشركات عينة الدراسة.

التسلسل	الشركة	السيولة بناء على المركز المالي والدخل					السيولة بناء على التدفقات النقدية				
		2014	2015	2016	2017	المتوسط	2014	2015	2016	2017	المتوسط
1	مصنع بسكويت بركة	0.42	0.32	0.37	0.37	0.37	0.18	-0.19	-0.19	0.42	0.05
2	مصنع الشريف للصناعات الغذائية	0.63	0.47	0.40	1.06	0.64	0.94	0.47	1.85	0.98	
3	شركه زيوت الجزيره	1.28	0.94	1.01	1.05	1.07	0.65	0.58	0.80	0.60	
4	مصنع زيوت مارنجان	4.96	5.64	7.44	4.35	5.60	0.42	1.04	0.10	-0.78	
5	مصنع السنوسي للزيوت	4.76	4.73	5.18	4.77	4.86	0.86	0.60	0.87	0.95	
6	مصنع الياسمين للزيوت	1.63	2.66	2.79	9.99	4.27	0.31	0.88	0.66	4.49	
7	مصنع بركة للشيبس	0.66	0.87	0.61	1.07	0.80	0.35	0.64	0.56	0.22	
8	مصنع النهر للصابون	0.61	1.95	4.08	1.07	1.93	0.37	1.70	0.37	0.96	
9	مصنع رويده للمياه المعدنية	38.17	3.71	3.47	3.00	12.09	19.94	2.42	1.46	1.30	
10	مصنع البيبسمارنجان	1.37	1.77	1.87	1.51	1.63	0.45	0.90	0.25	0.22	

الجدول من إعداد الباحث بناء على المعلومات الواردة في التقارير السنوية للشركات الصناعية عينة الدراسة للفترة 2014-2017.

2- تم حساب ربحية الشركات الصناعية عينة الدراسة بالاعتماد على المركز المالي والدخل أولاً وباستخدام قوائم التدفقات النقدية ثانياً ، ومن ثم تم حساب متوسط نسب الربحية للقوائم المالية المختلفة حيث كانت النتائج مختلفة كما هو واضح في جدول رقم (3) :-

جدول: (3) يوضح قيم نسبة الربحية ومتوسطها للشركات عينة الدراسة.

التسلسل	الشركة	العائد على الأصول بناء على المركز المالي والدخل					الربحية بناء على التدفقات النقدية				
		2014	2015	2016	2017	المتوسط	2014	2015	2016	2017	المتوسط
1	مصنع بسكويت بركة	3.58	2.38	1.65	2.05	2.42	0.10	-0.10	-0.10	0.26	0.04
2	مصنع الشريف للصناعات الغذائية	2.12	5.49	9.68	15.05	8.09	0.16	0.09	0.18	0.30	0.19
3	شركه زيوت الجزيره	13.01	13.68	14.03	11.37	13.02	0.18	0.15	0.18	0.10	0.15
4	مصنع زيوت مارنجان	26.14	8.55	1.05	12.94	12.17	0.05	0.12	0.01	-0.11	0.02
5	مصنع السنوسي للزيوت	12.07	12.85	14.66	13.35	13.23	0.12	0.08	0.11	0.13	0.11
6	مصنع الياسمين للزيوت	5.21	6.24	4.75	3.89	5.02	0.04	0.08	0.06	0.11	0.08
7	مصنع بركة للشيبس	21.32	19.69	16.04	15.45	18.13	0.15	0.18	0.22	0.08	0.16
8	مصنع النهر للصابون	7.67	12.89	22.21	14.20	14.24	0.09	0.18	0.04	0.23	0.13
9	مصنع رويده للمياه المعدنية	7.54	6.81	3.61	-16.30	0.42	0.17	0.17	0.14	0.18	0.16
10	مصنع البيبسمارنجان	3.43	6.81	4.07	3.12	4.36	0.07	0.15	0.04	0.05	0.08

الجدول من إعداد الباحث بناء على المعلومات الواردة في التقارير السنوية للشركات الصناعية عينة الدراسة للفترة 2014-2017 م

3- تم حساب نسب التغطية للشركات الصناعية عينة الدراسة بالاعتماد على المركز المالي والدخل أولاً وباستخدام قوائم التدفقات النقدية ثانياً ، ومن ثم تم حساب متوسط نسب التغطية لفترة الدراسة للقوائم المالية المختلفة حيث كانت النتائج مختلفة كما هو واضح في جدول رقم (4) :-

جدول: (4) يوضح قيم نسبة التغطية ومتوسطها للشركات عينة الدراسة.

التسلسل	الشركة	نسبة التغطية بناء على المركز المالي والدخل					نسبة التغطية بناء على التدفقات النقدية				
		2014	2015	2016	2017	المتوسط	2014	2015	2016	2017	المتوسط
1	مصنع بسكويت بركة	21.10	6.84	3.02	3.03	8.50	47.33	-15.54	-8.14	21.14	7.89
2	مصنع الشريف للصناعات الغذائية	2.94	5.26	7.50	32.75	12.11	10.41	7.48	12.28	57.61	10.06
3	شركه زيوت الجزيره	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
4	مصنع زيوت مارنجان	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
5	مصنع السنوسي للزيوت	217.12	184.22	398.48	535.63	333.86	208.20	121.72	292.94	496.90	207.62
6	مصنع الياسمين للزيوت	4.05	4.51	5.09	4.94	4.65	3.57	4.87	6.06	10.60	4.84
7	مصنع بركة للشيبس	16.14	11.11	12.68	31.62	17.89	11.20	10.31	16.56	17.15	12.69
8	مصنع النهر للصابون	4.21	12.79	389.44	12.03	104.62	4.74	16.56	109.51	17.54	43.61
9	مصنع رويده للمياه المعدنية	9.41	12.12	6.16	-9.28	4.60	17.63	25.84	16.53	12.43	20.00
10	مصنع البييسمارنجان	12.02	59.77	0.00	0.00	17.95	23.09	127.33	0.00	0.00	50.14

الجدول من إعداد الباحث بناء على المعلومات الواردة في التقارير السنوية للشركات الصناعية عينة الدراسة للفترة 2014-2017

4- تم حساب نسب المديونية للشركات الصناعية عينة الدراسة بالاعتماد على المركز المالي والدخل أولاً وباستخدام قوائم التدفقات النقدية ثانياً ، ومن ثم تم حساب متوسط نسب المديونية للقوائم المالية المختلفة حيث كانت النتائج مختلفة كما هو واضح في جدول رقم (5) :-

جدول: (5) يوضح قيم نسبة المديونية ومتوسطها للشركات عينة الدراسة.

التسلسل	الشركة	نسبة المديونية بناء على المركز المالي والدخل					نسبة المديونية بناء على التدفقات النقدية				
		1420	1520	1620	1720	المتوسط	1420	1520	1620	1720	المتوسط
1	مصنع بسكويت بركة	81.76	82.55	89.46	74.80	82.14	0.12	-0.13	-0.12	0.35	0.05
2	مصنع الشريف للصناعات الغذائية	37.49	35.78	30.89	25.34	32.38	0.43	0.26	0.60	1.20	0.62
3	شركه زيوت الجزيره	27.06	26.41	22.90	28.25	26.16	0.65	0.58	0.80	0.35	0.60
4	مصنع زيوت مارنجان	14.11	12.30	11.17	15.63	13.30	0.37	0.95	0.06	-0.69	0.17
5	مصنع السنوسي للزيوت	13.73	14.03	12.64	13.34	13.44	0.86	0.60	0.87	0.95	0.82

0.23	0.41	0.18	0.23	0.11	34.42	28.25	34.86	34.50	40.06	مصنع الياسمين للزيوت	6
0.41	0.22	0.54	0.54	0.33	39.05	35.17	41.84	34.18	45.01	مصنع بركة للشيبس	7
0.77	0.64	0.37	1.70	0.37	20.31	36.22	9.93	10.57	24.50	مصنع النهر للصابون	8
0.52	0.53	0.41	0.57	0.56	31.92	34.52	33.10	30.45	29.59	مصنع رويده للمياه المعدنية	9
0.45	0.22	0.25	0.90	0.43	16.96	20.77	14.25	16.57	16.25	مصنع البيبسمارنجان	10

الجدول من إعداد الباحث بناء على المعلومات الواردة في التقارير السنوية للشركات الصناعية عينة الدراسة للفترة 2014-2017

5- تم حساب نسب التوزيعات النقدية للشركات الصناعية عينة الدراسة باستخدام المركز المالي والدخل أولاً وباستخدام قوائم التدفقات النقدية ثانياً ، ومن ثم تم حساب متوسط نسب التوزيعات النقدية للقوائم المالية المختلفة وذلك لفترة الدراسة (4 سنوات) حيث كانت نتائج التحليل المالي مختلفة كما هو واضح في جدول رقم (6):

جدول: (6) يوضح قيم نسبة التوزيعات النقدية ومتوسطها للشركات عينة الدراسة.

التسلسل	الشركة	نسبة الأرباح الموزعة بناء على المركز المالي والدخل					التوزيعات بناء على التدفقات النقدية				
		1420	1520	1620	1720	المتوسط	1420	1520	1620	1720	المتوسط
1	مصنع بسكوييت بركة	66.03	93.15	86.75	85.39	82.83	0.25	-0.23	-0.15	0.07	-0.04
2	مصنع الشريف للصناعات الغذائية	172.95	85.45	51.61	44.85	88.72	0.23	5.10	2.72	0.22	2.68
3	شركه زيوت الجزيره	73.12	72.54	83.12	96.33	81.28	0.54	0.65	0.63	1.11	0.61
4	مصنع زيوت مارنجان	32.48	103.16	1063.33	31.29	307.57	1.64	0.76	17.74	-0.37	6.71
5	مصنع السنوسي للزيوت	52.71	56.70	46.03	61.38	54.21	0.54	0.86	0.62	0.65	0.67
6	مصنع الياسمين للزيوت	39.57	32.99	43.18	44.45	40.05	0.49	0.26	0.32	0.15	0.35
7	مصنع بركة للشيبس	54.17	61.26	35.51	43.95	48.72	0.79	0.65	0.25	0.86	0.57
8	مصنع النهر للصابون	0.00	53.48	43.62	40.88	34.50	0.00	0.38	2.08	0.25	0.82
9	مصنع رويده للمياه المعدنية	50.92	64.90	97.43	-17.88	48.84	0.23	0.26	0.26	0.16	0.25
10	مصنع البيبسمارنجان	156.04	82.90	112.60	110.56	115.53	0.76	0.38	1.27	0.74	0.80

الجدول من إعداد الباحث بناء على المعلومات الواردة في التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة للفترة 2014-2017 م.

2.3 نتائج التحليل المالي:

أ - بالنسبة لسيولة الشركات الصناعية عينة الدراسة فقد أظهر التحليل عدم وجود تطابق في نسبة سيولة الشركات بناء على قائمتي المركز المالي والدخل وبين نسب السيولة بناء على قائمة التدفقات النقدية، وعدم التطابق هذا شمل جميع الشركات عينة الدراسة أي بنسبة دقة تصل إلى (100%)، حيث تبين من خلال التحليل أن نسبة السيولة بناء على التدفقات النقدية للشركات كانت أقل من سيولتها بناء على المركز المالي والدخل. حيث كانت أقل قيمة للسيولة هي (0.05%) وأعلى قيمة هي (6.28%) حسب قائمة التدفقات النقدية والتي يقابلها (0.37%) و (12.09%) حسب قائمتي المركز المالي والدخل كما هو واضح في الجدول رقم (2) ، وقد يعود السبب في عدم التطابق ارتفاع قيمة الذمم المدينة الغير محصلة والتي تظهر في قائمة المركز المالي ولا تؤخذ بعين الاعتبار في قائمة التدفقات النقدية.

ب- بالنسبة لربحية الشركات عينة الدراسة، فقد أظهر التحليل وجود عدم تطابق بين قيم نسب الربحية بناء على قائمة التدفقات النقدية، وقيم نسب الربحية بناء على قائمتي المركز المالي والدخل، حيث شمل عدم التطابق هذا جميع الشركات عينة البحث ونسبة دقة تصل إلى (100%)، حيث كانت أقل نسبة هي (0.02%) وأعلىها كانت (0.19%) بناء على التدفقات النقدية والتي يقابلها (12.17%) و(8.09%) بناء على المركز المالي وقائمة الدخل كما هو مبين في الجدول (3)، وقد يعود إلى استخدام مبدأ الاستحقاق في إعداد قائمتي المركز المالي والدخل الأمر الغير مألوف في إعداد قائمة التدفقات النقدية.

ت- بالنسبة لباقي النسب وهي التغطية والمديونية والتوزيعات النقدية فقد أظهر التحليل وجود عدم تطابق في نسبة التغطية بنسبة (100%) من الشركات عينة الدراسة حيث كانت جميع النسب بناء على التدفقات النقدية أقل منها مقارنة بنسبة التغطية بناء على قائمتي المركز المالي والدخل بإستثناء ثلاث شركات والتي كانت نسبة التغطية أعلى باستخدام قائمة التدفقات النقدية كما هو واضح في الجدول رقم (4)، وقد يعود السبب في ذلك إلى إنخفاض الفوائد المدينة في الشركات عينة الدراسة والتي تعتمد على التمويل الممتلك أكثر من إعتمادها على المصادر الخارجية، فعلى سبيل المثال فقد بلغت نسبة الفوائد المدينة في مصنع رويده للمياه المعدنية إلى إجمالي المصاريف 3% تقريبا وهي واحدة من الثلاث شركات المذكورة أعلاه.

وقد أظهر التحليل أيضاً وجود عدم تطابق بين نسب المديونية والتوزيعات النقدية للشركات الصناعية عينة الدراسة وبنسبة دقة تصل إلى (100%) مع ملاحظة أن قيم هذه النسب لجميع الشركات الصناعية عينة الدراسة بناء على قائمة التدفقات النقدية أقل من قيمتها بناء على قائمتي المركز المالي والدخل كما هو واضح بالجدولين رقم (5) و (6) على التوالي، والسبب يعود إلى الاعتماد على مبدأ الاستحقاق أي الإيرادات والمصروفات الغير فعلية (حقيقية) في إعداد قائمتي المركز المالي والدخل والتي يتم إهمالها في إعداد قائمة التدفقات النقدية التي تأخذ بعين الإعتبار الإيرادات والمصروفات الفعلية فقط التي تعمل على تخفيض صافي التدفق النقدي التشغيلي، هذا بالنسبة لنسبة التوزيعات النقدية، أما فيما يتعلق بنسبة المديونية فالسبب يعود إلى إختلاف في طبيعة البيانات التي على أساسها تم احتسابها.

إن جميع نتائج التحليل المالي الذي طبق على القوائم المالية دلت على وجود إختلاف في نتائج تقييم الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة عينة الدراسة بغض النظر كان هذا الإختلاف بالزيادة أو النقصان، مما يثبت الفرضية الرئيسية الأولى بدرجة دقة وصلت إلى (100%) وهذا الإختلاف في نتائج التحليل كان سببه وجود إختلاف في طبيعة البيانات والمعلومات المالية التي تفسح عنها كل نوع من القوائم المالية على حدة كما يبين التحليل أعلاه، وهذا يثبت الفرضية الثانية والتي تنص على أن الإختلاف في نتائج تقييم الأداء المالي ناتج عن الإختلاف في طبيعة البيانات المالية التي تزودها القوائم المالية المختلفة.

3.3 التحليل الإحصائي

للتأكد من صحة قبولنا للفرضية الرئيسية الأولى تم إجراء اختبار إحصائي باستخدام أسلوب الانحدار الخطي (Linear Regression Coefficient) باستخدام برنامج SPSS الإحصائي وذلك لمعرفة مدى تأثير نتائج التحليل المالي باستخدام قائمتي المركز المالي والدخل بإعتبارها متغير مستقل (X) على نتائج التحليل المالي باستخدام قائمة التدفقات النقدية كمتغير تابع (Y) حيث أن الانحدار الخطي يحدد لنا قيمة للمعامل الذي يبين مدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

4.3. نتائج التحليل الإحصائي

تم احتساب معامل الانحدار بين المتغيرين فتيين أن معامل الانحدار (B) = (0.304) كما هو موضح في الشكل رقم (1) بين المتغير المستقل (نتائج التحليل المالي باستخدام المركز المالي والدخل) والمتغير التابع (نتائج التحليل المالي باستخدام قائمة التدفقات النقدية):

الشكل رقم (1) يوضح معامل الانحدار (B) بين المتغير المستقل (x) والمتغير التابع (y)

وقيمة الثابت في معادلة الانحدار الخطي (-3.421)

		Un standardized Coefficients	
Model		B	
1	(Constant)	-3.421	
	X	.304	

هذا يعني أن نتائج التحليل المالي للتدفقات النقدية تأثرت بدرجة بسيطة بنتائج التحليل المالي للمركز المالي والدخل أي أن التغيير في نتائج التحليل المالي باستخدام قائمتي المركز المالي والدخل بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى التغيير في نتائج التحليل المالي باستخدام التدفقات النقدية بمقدار (0.304) وحدة وهذا يؤكد وجود التفاوت الكبير بينهم .

ويشير معامل التحديد (R^2) الذي يفسر التغيير في المتغير التابع (نتائج التحليل المالي باستخدام قائمة التدفقات النقدية) بسبب التغيير في المتغير المستقل (نتائج التحليل المالي باستخدام المركز المالي والدخل) ولأسباب أخرى غير المتغير المستقل حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) = (0.43) بين المتغيرين كما هو موضح بالشكل رقم (2) :

الشكل رقم (2) يوضح معامل التحديد (R^2) ومعامل الارتباط (R)

بين المتغير المستقل (X) والمتغير التابع (Y)

		R	R Square
Model			
1		.654	.427

الشكل يوضح أيضا (R) معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع .

وهذا يشير إلى أن إلى أن (0.43) من التغيير في المتغير التابع سببها التغيير في المتغير المستقل و(0.57) من التغيرات في المتغير التابع تعود لأسباب أخرى وهي طبيعة المعلومات التي تحتويها التدفقات النقدية، وهذا يؤكد قبولنا للفرضية الفرعية للفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على أن هذا التفاوت في النتائج سببه الاختلاف في طبيعة المعلومات والبيانات المالية التي تزودنا بها كل قائمة من هذه القوائم بحيث أن كل قائمة مالية تعمل بشكل مستقل عن الأخرى.

4. الخاتمة

كان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة هل هناك تطابق أو اختلاف لنتائج التحليل المالي لقوائم المركز المالي والدخل من جهة وقائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى من أجل الوصول إلى دقة متناهية في تقييم الشركات لذاتها ولأغراض التنبؤات المستقبلية لإدارة الشركة بشكل خاص والمساهمين بشكل عام، وقد تضمنت نتائج التحليل المضامين التالية:-

- تعتبر القوائم المالية الثلاث والمستخدم في التحليل المالي (المركز المالي، الدخل والتدفقات النقدية) مكملتها لبعضها البعض أي لا يمكن الاستغناء عن أي منها أو إحلال واحدة كبديل عن الأخرى.
- وجود عدم تطابق في جميع النسب المالية التي تم دراستها لجميع الشركات عينة الدراسة بدون استثناء أي بنسبة دقة تصل إلى 100%.
- أهمية استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الشركات نظرا لأهمية النقدية وما توفره من سيولة ومرونة في اتخاذ القرارات حيث أن النقدية وليس صافي الربح هي التي تستخدم في سداد الديون (توفير السيولة اللازمة) وإحلال الأصول الثابتة ودفع توزيعات الأسهم النقدية ومواجهة أعباء الدين.
- السبب في عدم التطابق الذي أظهره التحليل يعود إلى وجود اختلاف في طبيعة البيانات والمعلومات المالية التي توفرها القوائم المالية المختلفة، حيث أن أساس الاستحقاق المستخدم في إعداد قائمتي المركز المالي والدخل والذي يعمل على تضخيم الأرباح هو أساس الاختلاف في النتائج.
- أظهرت الدراسة أنه كلما زادت قيمة صافي التدفق التقدي التشغيلي كلما إنخفضت الحاجة إلى الإقتراض مما يقلل من المخاطر الائتمانية للشركات والتي ينظر إليها بشكل جدي من قبل الدائنين. جدول رقم [5].
- إن نسب قائمة التدفقات النقدية هي مؤشرات يعتمد عليها بشكل أفضل من نسب القوائم المالية الأخرى.
- إن قائمة التدفقات النقدية تتصف بدرجة أكبر من الموضوعية لأنها تأخذ بعين الإعتبار الإيرادات المحصلة والنفقات المسددة فعليا مقارنة بصافي الدخل والذي يمكن أن تتحكم به إدارة الشركة عن طريق زيادة أو تخفيض أية نفقات اختيارية.
- ظاهرة عدم التطابق بين نتائج التقييم باستخدام قائمة التدفقات النقدية من جهة وقائمتي المركز المالي والدخل من جهة أخرى ليست حصرا على دول معينة بل أنها قد لوحظت كظاهرة في السودان منطقة مارنجان الصناعية (مجتمع الدراسة).

من خلال النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:-

- ضرورة قيام الأكاديميون بتوسيع دراساتهم بحيث تشمل قطاعات أخرى موجودة في الأردن للوقوف على هذه الظاهرة من ناحية معرفة الأسباب الأخرى التي تؤدي إلى وجود مثل هذا التفاوت ومدى تأثيرها على نتائج أعمال الشركات وتقييمها.
- ضرورة قيام إدارات الشركات بالاعتماد وبشكل رئيسي على قائمة التدفقات النقدية في معرفة مركزها المالي الفعلي وقدرتها الحقيقية على الوفاء بالتزاماتها وسداد توزيعات الأسهم النقدية.
- وأيضاً ضرورة التقيد وتفعيل القاعدة المحاسبية الدولية رقم (7) المعدلة عام 1992 والتي تنص على ضرورة قيام الوحدات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة الصناعية بإعداد قائمة التدفقات النقدية عوضاً عن قائمة التغير بالمركز المالي وكذلك المعيار الدولي رقم (7) لعام 2000 والصادر عن IASC والذي يطلب من الشركات إعداد قائمة التدفقات النقدية إلى جانب القوائم المالية الأخرى.

5. قائمة المصادر والمراجع

- التقارير السنوية للشركات الصناعية المساهمة العامة السودانية للسنوات (2014 – 2017)، وزارة المالية ، ولاية الجزيرة ، السودان .
الحسني، صادق، (1998)، التحليل المالي والمحاسبي – دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها، المجلد لاوي، عمان. الأردن، ص 367 – 370.
- دهمش، نعيم، (1996)، قائمة التدفقات النقدية بين المطرقة والسندان، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 94، ص 18 – 21.
- مطر، محمد، (2003)، التحليل المالي والائتماني – الأساليب والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 159 – 182.
- حجير، إسماعيل، (2003)، قائمة التدفقات النقدية – نشأتها وأهدافها والتحليل المالي باستخدامها، مجلة البنوك في الأردن، العدد 5، المجلد 22، ص 18 – 25.
- كندة محمد نوري، (2003)، التحليلي المالي للقوائم المالية باستخدام معاملات الارتباط والانحدار "دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، جامعة حلب، حلب، سورية، ص 21 – 40.
- الوابل، وابل بن علي، (1996)، المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية (دراسة تحليلية مقارنة بالقياس إلى أرباح الاستحقاق) مجلة الإدارة العامة، المجلد 36، العدد 2، ص 221 – 245.
- Randerson, Erik, (2004), In An Era Of Full Disclosure, What About Cash?, Financial Executive, Vol. 20, Issue 6, P 48 – 51.
- Sharma, Divesh S., (2003) The Relative Relevance Of Cash Flow And Accrual Information For Solvency Assessment: A Multi – Method Approach, Journal of Business Finance, Vol. 30 , Issue 7\8,P. 1115-1141 .

للاستشهاد بهذا المقال وفق طريقة (APA) :

محمد الطيب على عبد الرحمن. (2022). تقييم الأداء المالي للشركات الصناعية العاملة في (منطقة مارنجان – ودمدني، السودان) دراسة تحليلية مقارنة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمتي المركز المالي والدخل في الفترة ما بين (2017-2014 م). مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية. المجلد 04 / العدد 01-2022.